بنهاية يناير 2024.. وأغلبها يتركز في خطابات الضمان بـ 11,36 مليار دينار والالتزامات الطارئة الناشئة عن عمليات التمويل غير المباشر بقيمة 14,66 مليار دينار

32,68 مليار دينار أصول البنوك المدارة لحساب الغير.. بزيادة 1,6٪

■ ارتفاع الأصول المدارة في المشتقات المالية إلى 10,96 مليارات دينار بنهاية يناير ■ 4,8 مليارات دينار الأصول المدارة بصفة الأمانة.. و16,8 مليون دينار الصناديق الاستثمارية المحلية

أحمد مغربي

كشفت بيانات بنك الكويت المركزي عن ان إجمالي الأصول المدارة لحساب الغير من قبل البنوك العاملة في الكويت بلغ بنهاية يناير 2024 رقما قياسيا جديدا لم تسجله، إذ بلغ إجمالي الأصول 32,68 مليار دينار، وبزيادة سنوية بلغت نسبتها 1,6٪ وبقيمة 520,7 مليون دينار، وأغلبها يتركز في خطابات الضمان بـ 11,36 مليار دينار والالتزامات الطارئة الناشئة عن عمليات التمويل غير المباشر بقيمة 14,66 مليار دينار.

وبحسب بيانات «المركزي» فإن الأصول المدارة من قبل البنوك في الكويت تتضمن 22 بنكا عاملا، ويتم رصد تلك الأصول المدارة عن طريق 12 بندا هي الصناديق الاستثمارية المدارة والمحافظ المدارة، صناديق مدارة أجنبية، صناديق مدارة بصفة الأمانة، خطابات الاعتماد المستندية، خطابات الضمان، قبولات مصرفية، الالتزامات غير القابلة للإلغاء، توظيفات ودائع استثمار مقيد، مجموع الالتزامات الطارئة الناشئة عن عمليات التمويل غير المباشر، المشتقات المالية وأخرى.

وبحسب بيانات بنك الكويت المركزي، شهدت الأصول المدارة من قبل البنوك (تتضمن البنوك التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية)، أداء جيدا بنهاية يناير 2024 إذ ارتفعت من مستوى 31,99 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2023 إلى 32,68 مليار دينار في يناير الماضي، وشهد بند صناديق الاستثمار المدارة محليا انخفاضا كبيراً بنسبة 78,5٪ ليبلغ 16,8 مليون دينار من مستوى 78,5 مليون دينار بنهاية ديسمبر 2023، ولكنه على أداء سنوي سجل ثباتا عند نفس القيمة.

وسجلت الأصول المدارة بصفة أمانة ارتفاعا شهريا بنسبة 7,5٪ وبقيمة 335,7 مليون دينار من 4,49 مليارات دينار في ديسمبر 2023 إلى 4,83 مليارات دينار في يناير 2024، وعلى أساس سنوي سجلت انخفاضا طفيفا بقيمة 2,1 مليون دينار إذ سجلت في يناير من العام الماضي 4,836 مليارات دينار.

وارتفعت خطابات الاعتمادات المستندية لتسجل 1,15 مليار دينار بنهاية يناير 2024 مقارنة بـ 1,10 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2023، فيما سجلت خطابات الضمان انخفاضا طفيفا لتبلغ 11,36 مليار دينار بنهاية يناير 2024 مقارنة مع 11,41 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2023.

فيما سجل بند القبولات المصرفية ارتفاعا بنسبة 0,8٪ ليبلغ 713,4 مليون دينار مقارنة بـ 707,3 ملايين دينار في نهاية ديسمبر 2023، في حين ارتفعت الالتزامات غير القابلة للإلغاء من 1,37 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2023 إلى 1,43 مليار دينار بنهاية يناير 2024.

وشهد بند استثمارات البنوك المحلية في المشتقات المالية ارتفاعا شهريا بنسبة 3٪ وبقيمة 322,6 مليون دينار ليسجل 10,96 مليارات دينار بنهاية يناير مقارنة بـ 10,6 مليارات دينار، وانخفض بند أصول أخرى من 765,2 مليون دينار إلى مستوى 751,6 مليون دينار.

وارتفع بند مجموع الالتزامات الطارئة الناشئة عن عمليات التمويل غير المباشر بنسبة 0,47٪ وبقيمة 67 مليون دينار من مستوى 10,64 مليارات دينار إلى 10,96 مليارات دينار بنهاية يناير 2024.

السيولة قفزت في جلسة أمس نحو 25٪ إلى 50,2 مليون دينار

أولى مراجعات «فوتسي» اليوم.. وترقب لتدفقات أجنبية

شريف حمدي

تترقب بورصة الكويت تدفقات أجنبية استثنائية اليوم الخميس مع أولى المراجعات الدورية لـ «فوتسي راسل» خلال العام الحالي، علما بأن المؤسسات التابعة للمؤشر العالمي كانت قد ضخت سيولة تقدر بنحو 127 مليون دينار (تعادل 432 مليون دولار) على مدار العام الماضي من خلال 4 مراجعات دورية.

وكانت بورصة الكويت قد شهدت تنفيذ المراجعة السنوية الأولى لمؤشر مورغان ستانلي (MSCI) بجلسة الخميس 29 فبراير الماضي، وكانت أول مراجعة للمؤشرات الأجنبية لسوق الكويت خلال العام الحالي.

في سياق متصل، قفزت سيولة البورصة في جلسة أمس الأربعاء بنسبة 25٪ ببلوغها 50,2 مليون دينار مقارنة بـ40 مليون دينار أول من أمس مع استمرار عمليات التصريف التي تشهدها أسهم قيادية بالسوق الأول كانت قد سجلت ارتفاعات لافتة في الفترة الماضية استباقا

وتزامنا مع الكشف عن النتائج المالية والتوصيات بالتوزيعات النقدية والمنحة.

وكان لافتا أن عمليات التصريف لأسهم السوق الأول كانت بآخر جلسة التداول، ليسجل المؤشر تراجعا محدودا. في المقابل، ارتفع مؤشر السوق الرئيسي في ظل استمرار عمليات شراء على الأسهم المتوسطة والصغيرة وبكميات كبيرة، وهو ما أدى إلى قفزة في أحجام التداول التي ارتفعت بجلسة أمس بنسبة 41٪ ببلوغ كميات الأسهم المتداولة 208 ملايين سهم مقابل 147 مليون سهم أول من أمس.

وبالعودة للسيولة، كانت متركزة في جلسة أمس حول سهم اسمنت بـ 5,6 ملايين دينار، وسهم بيتك بـ 5,2 ملايين دينار، ثم سهم اجيليتي بـ 3 ملايين دينار، وسهم الوطني بـ 2,8 مليون دينار، وسهم جي اف اتش بـ 2,6 مليون دينار.

وعلى إثر عمليات البيع تراجعت القيمة السوقية لبورصة الكويت لأقل من مستوى 44 مليار دينار الذي بلغته أول من أمس، وذلك بعد انخفاض بنحو 91 مليون دينار تشكل 0,2٪ من الإجمالي، ووصلت القيمة إلى 43,911 مليار دينار بنهاية جلسة أمس.

وأنهت الجلسة تعاملاتها على تباين أداء المؤشرات، وذلك بانخفاض مؤشر السوق الأول بنسبة 0,3٪ بخسارته 24,3 نقطة ليصل إلى 8170 نقطة، فيما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,2٪ بإضافة 15,8 نقطة ليصل إلى 6128 نقطة، وانخفض مؤشر السوق العام بنسبة 0,2٪ بخسارته 15,3 نقطة ليصل إلى 7458 نقطة.

لصالح «سينومي سنترز» و«الإمارات للاستثمارات الإستراتيجية»

«وربة» ينجح في إصداري صكوك بقيمة 1,2 مليار دولار

نجح بنك وربة في ترتيب إصدارين للصكوك بقيمة 1,2 مليار دولار، فكان الإصدار الأول بقيمة 500 مليون دولار لشركة سينومي سنترز (شركة المراكز العربية) لمدة 5 سنوات، وشهد حجم طلب المستثمرين على إصدار الصكوك إقبالا كبيرا ليصل إلى 1,5 مليار دولار أميركي، مما يعكس المقومات الائتمانية الصلبة للمصدر.

وقال رئيس المجموعة المصرفية للاستثمار في بنك وربة ثويني الثويني إن بنك وربة يواصل دعم قطاع الأعمال والأسواق الناشئة من خلال تزويدهم بحلول تمويلية متميزة، موضحا أن بنك وربة قام بدور مدير إصدار رئيسي مشترك ومدير سجل اكتتاب مشترك لإصدار الصكوك التي

ثويني الثويني

تم وضعها بنجاح لسينومي سنترز (شركة المراكز العربية ACC)، والمصنفة BB+ /Ba3 من قبل وكالة موديز ووكالة فيتش حيث تم إصدار 500 مليون دولار لمدة 5 سنوات مع عائد ثابت بمعدل ربح بنسبة 9,5٪.

وأوضح أنه تم تعيين بنك وربة إلى جانب مؤسسات مالية إقليمية ودولية أخرى لإدارة الإصدار الذي أدرج على منصة البورصة العالمية، مشيرا إلى أن إصدار الصكوك نجح في إنشاء سجل اكتتاب فاق الـ 1,5 مليار دولار أميركي.

وتابع الثويني انه يسعدنا دوما في بنك وربة القيام بهذا الدور الرائد في إصدار صكوك لشركة سينومي سنترز.

وأشار الثويني إلى أن الصفقة تمت بنجاح بقيادة كل من مصرف أبوظبي الإسلامي، العربي كابيتال، بنك دبي الإسلامي، بنك الإمارات دبي الوطني، جي إف إتش، جولدمان ساكس إنترناشيونال، إتش إس بي سي، جي بي مورغان، وشركة كامكو للاستثمار، بنك المشرق، ومصرف الشارقة الإسلامي، وبنك وربة كمدراء إصدار رئيسيين مجتمعين ومدراء سجل اكتتاب مجتمعين.

أما الإصدار الثاني فذكر الثويني أن بنك وربة نجح في إصدار صكوك لشركة الإمارات للاستثمارات الاستراتيجية بقيمة 700 مليون دولار لمدة 5 سنوات بمعدل عائد ثابت قدره 5,831٪، موضحا أن هذه الصفقة تمت بنجاح بقيادة كل من مصرف أبوظبي الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، الإمارات دبي الوطني كابيتال، بنك أبوظبي الأول، بنك المشرق، بنك ستاندرد تشارترد، وبنك وربة كمدراء إصدار رئيسيين مجتمعين ومدراء سجل اكتتاب مجتمعين، محققين بذلك سجل اكتتاب بلغت قيمته 1,7 مليار دولار.

الكويت تواصل إمداد الأسواق العالمية بالوقود منخفض الكبريت

محمود عيسى

ذكرت مجلة هيلينيك شيبنغ، أن أسعار زيت الوقود في آسيا سجلت ثباتا يوم الثلاثاء الماضي، وان معايير زيت الوقود لم تشهد سوى تغير طفيف على الرغم من أن سوق زيت الوقود منخفض الكبريت ظل مهددا بمخاطر الهبوط بعد أن أصدرت الكويت مناقصة فورية أخرى لشهر مارس، حيث باتت مصفاة الزور بالكويت تزيد من عرض منتجاتها في السوق العالمية.

وفي التفاصيل، قالت مصادر تجارية إن مصفاة الزور الكويتية عرضت شحنة أخرى من زيت الوقود منخفض الكبريت VLSFO للتحميل في مارس عبر مناقصة أغلقت يوم الثلاثاء، وتتكون الشحنة من 120 ألف طن من الوقود منخفض الكبريت ومن المتوقع تحميلها في الفترة بين 22 و24 مارس الجاري.

وجاء ذلك بعد وقت قصير من طرح مناقصة مماثلة الأسبوع الماضي للتحميل في الفترة بين 18 و19 مارس، وقالت المصادر إن الشحنة تمت ترسيتها على شركة جلينكور التجارية بخصم يتراوح بين 9 و9,25 دولارات للطن.

وأدت التوقعات بارتفاع إمدادات الزور من الوقود منخفض الكبريت بسبب زيادة إنتاج المصفاة من هذه السلعة إلى إبقاء سوقها العالمي تحت الضغط منذ مطلع الربع الأول من العام حتى الآن، ولم تتغير العلاوة النقدية على مبيعات زيت الوقود منخفض الكبريت كثيرا عن مستوى 1,25 دولار للطن المتري يوم الثلاثاء.

وفي غضون ذلك، بقيت فوارق السعر الفورية لزيت الوقود عالي الكبريت مخفضة مع استمرار اهتمام المنتجين بالبيع، وذكرت المجلة أن أسعار خامات الشرق الأوسط القياسية مثل نفط عمان ودبي ومربان لم تشهد تغييرا يذكر يوم الثلاثاء، بعد أن رفعت الكويت والعراق أسعار البيع الرسمية لشهر أبريل المقبل.

واضافت ان الكويت رفعت يوم الثلاثاء سعر البيع الرسمي لخام التصدير الكويتي إلى آسيا في أبريل بمقدار 30 سنتا مقارنة بالشهر السابق ليصل إلى 55 سنتا للبرميل فوق متوسط أسعار خامات عمان ودبي.

تضم الصندوق السيادي الكويتي وصندوق الاستثمارات العامة السعودي وهيئة أبوظبي للاستثمار

«بلومبيرغ»: 3 صناديق سيادية خليجية تقترب أصولها من 3 تريليونات دولار

■ «الهيئة العامة للاستثمار» تسير على الطريق الصحيح لتحقيق واحدة من أفضل سنواتها المالية ■ صندوق الاستثمارات العامة انتعش مؤخراً بتحويل حصة 164 مليار دولار من «أرامكو» لأصوله

محمود عيسى

قالت وكالة بلومبيرغ الإخبارية، إن منطقة الشرق الأوسط الغنية بالنفط تقترب من أن تصبح المنطقة الوحيدة بالعالم التي تمتلك صناديق ثروات سيادية تبلغ قيمتها 3 تريليونات دولار، وذلك بفضل 3 صناديق سيادية خليجية، وهي: الصندوق السيادي الكويتي، وصندوق الاستثمارات العامة السعودي، وهيئة أبوظبي للاستثمار.

وفي التفاصيل، قالت الوكالة إن الهيئة العامة للاستثمار الكويتية تسير على الطريق الصحيح لتحقيق واحدة من أفضل سنواتها المالية على الإطلاق، وسط ارتفاع واسع النطاق تشهده أسواق النفط العالمية، مشيرة إلى أن العوائد المتوقعة قد ترفع أصولها إلى تريليون دولار، وذلك في غمرة تعاظم الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية على الصعيد العالمي.

وكانت «بلومبيرغ» قد ذكرت مؤخرا أن الأداء المالي الاستثنائي للهيئة العامة للاستثمار الكويتية، يظهر دورها المحوري بالنمو المستدام، وجاء مدفوعا بالاستثمارات العالمية الاستراتيجية، لافتة إلى أن الفضل في هذا الأداء القياسي للهيئة يرجع جزئيا إلى ارتفاع السوق على نطاق واسع، لافتة إلى أنه مع وجود ما يزيد على 800 مليار دولار من الأموال الحكومية الخاضعة لإدارتها، حققت استثمارات «هيئة الاستثمار» عوائد كبيرة، وخاصة في الأسواق الأميركية.

وقد حقق صندوق الثروة السيادي الكويتي نجاحا في أسواق عالمية متنوعة، من ضمنها الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، بالإضافة إلى آسيا والأسواق الناشئة، وقد ساهم الارتفاع الكبير في المؤشرات مثل «S&P 500» و«Nasdaq 100» العام الماضي بشكل كبير في الأداء المذهل لهيئة الاستثمار خلال الأشهر الماضية.

فيما كشف المعهد الدولي للصناديق السيادية العالمية في آخر تحديث له، أن أصول صندوق الأجيال الكويتي قفزت بـ 120,4 مليار دولار إلى 923,4 مليار دولار، مقارنة مع أصوله البالغة 803 مليارات دولار في تحديثه السابق خلال شهر يوليو 2023.

وأشار المعهد إلى أن صندوق الأجيال احتفظ بالمركز الخامس عالميا والثاني عربيا بعد صندوق أبوظبي للاستثمار الذي بلغت قيمة أصوله 993 مليار دولار، في حين حل صندوق التقاعد النرويجي العالمي في المركز الأول عالميا بأصول قدرها 1,6 تريليون دولار.

بينما حلت هيئة الاستثمار الصينية في المركز الثاني بأصول قدرها 1,35 تريليون دولار، وفي المركز الثالث حل صندوق SAFE Investment الآسيوي بأصول قدرها 1,09 تريليون دولار، في حين جاءت هيئة استثمار أبوظبي في المركز الرابع بأصول قدرها 993 مليار دولار.

وبالنسبة للصندوق الثاني الذي تحدثت عنه «بلومبيرغ»، فهو صندوق الاستثمارات العامة السعودي، والذي يشهد حاله من الانتعاش مؤخرا بعدما أعلنت المملكة عن تحويل حصة بقيمة 164 مليار دولار في شركة أرامكو إلى الصندوق.

وقالت الوكالة إن هذه الأحداث الإيجابية لكلا الصندوقين، قد ساعدتهما على تضييق الفجوة بينهما وبين هيئة أبوظبي للاستثمار البالغة أصولها 993 مليار دولار، وبالتالي فإنها تعتبر أكبر مستثمر عالمي مدعوم من الدولة في المنطقة وفقا للبيانات المستقاة من معهد صناديق الثروة السيادية.

وأشارت الوكالة إلى أن العديد من صناديق الثروة تفرض نطاقا من السرية على المعلومات المتعلقة بنشاطاتها، مما يجعل من الصعب التأكد من الحجم الدقيق لمحافظها الاستثمارية.

وفي الختام قالت «بلومبيرغ»، إنه بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط، فان إمارة أبوظبي تعتبر موطنا لثلاثة صناديق ثروة سيادية هي جهاز أبوظبي للاستثمار، وشركة مبادلة للاستثمار، وشركة (ADQ) القابضة، وتعد مدينة أبوظبي من بين قلة من المدن على مستوى العالم التي تدير نحو 1,5 تريليون دولار من رأسمال الثروة السيادية، كما أنشأت مؤخرا شركة استثمار تكنولوجي قد تتجاوز أصولها الخاضعة للإدارة 100 مليار دولار.